السرقات العلمية كشكل من أشكال الجريمة

Scientific plagiarism as a form of crime

بلال شيخي[1] - سامية فقير[2] - خديجة شيخي[3]

[1]جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر/chikhibillal@univ-boumerdes.dz

[2]جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر/fekirsamia@yahoo.fr

[3]جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر/ch.khadidja@yahoo.fr

ملخص

إن اضطلاع الجامعة ومراكز البحث بمهام التعليم والبحث وإنتاج المعرفة يتطلب احترام القيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والصرامة العلمية، إلا أن الجامعة اليوم، زيادة على المشاكل اليومية التي تعيشها، تجد نفسها في مواجهة ظاهرة طارئة تتمثل في السرقات العلمية،هذه الظاهرة، التي تبقى في حدود ضيقة، تلفت الانتباه بمنحها التصاعدي وبانتشارها وسط الأساتذة، الأساتذة الباحثين، الباحثين، الطلبة المسجلين في الدكتوراه، وهي لا تخص مجالا علميا واحدا بل تنتشر في مختلف التخصصات، وهو ما يهدد بهدم أسس التعليم والبحث.

إن تطور الانترنت سهل إلى حد كبير عملية البحث واستعمال المعطيات، لكنه بالمقابل سهل عمليات النسخ ـ اللصق وعمليات الاستعمال غير الشرعي للمعلومات دون موافقة مسبقة من قبل أصحابها، وهو ما يمثل اعتداء على حقوق المؤلفين، وإن الآثار السلبية المترتبة عن السرقات العلمية تدفع إلى اعتبارها نوعا من أنواع الجريمة وتستدعي بالتالي تجندا من قبل أعضاء الأسرة الجامعية والباحثين من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تهدد الاستقامة العلمية. هذه المواجهة تبدأ بفهم هذه الظاهرة وتحديد انعكاساتها السلبية وبعدها اقتراح حلول لمعالجتها ومواجهتها.

الكلمات المفتاحية: تعليم وبحث علمي، استقامة علمية، سرقات علمية، سرقات علمية ذاتية، حقوق المؤلف.

تصنيف JEL: I2، K1، O3.

Résumé

La prise en charge de l'université et des centres de recherches des missions d'enseignement et de recherche du savoir, passe nécessairement par le respect des valeurs éthiques, qui sont l'intégrité et la rigueur scientifique. Or aujourd'hui l'université, en plus des problèmes quotidiens auxquels elle fait face, se trouve confronté au plagiat.

Le plagiat qui reste tout de même limité, mais sa recrudescence et son utilisation par les enseignants, les enseignants- chercheurs et les chercheurs, ainsi que par les étudiants notamment doctorants, des différentes spécialités scientifiques risque de saper les fondements de l'enseignement et de la recherche.

Le développement de l'internet a facilité énormément la recherche et l'utilisation des données, mais il a également facilité le copier-coller et la reproduction illégale des données sans autorisations préalables de la part des auteurs originaux, ce qui représente une atteinte aux droits d'auteurs.

Au vu des effets négatifs du plagiat sur l'enseignement et sur la recherche scientifique, la situation impose à l'ensemble des membres de la communauté universitaire et des chercheurs une mobilisation pour faire face à la montée de ce fléau qui risque de porter atteinte à l'intégrité scientifique.

Mots clés: Enseignement et recherche scientifique, Intégrité scientifique, plagiat, auto – plagiat, droits d'auteurs.

Jel Classification Codes: I2, K1, O3.

1. مقدمة:

يهدف العلم إلى اكتشاف القوانين التي تحكم سير المادة وسير النشاطات البشرية، وهو ما يتيح للإنسان إمكانية فهم الطبيعة وزيادة تحكمه فيها، كما يتيح له من ناحية ثانية فهم التصرفات البشرية وتوجيهها بالشكل الذي يزيد في رفاهيته وسعادته.

إن قدرة العلم على فهم الظواهر وزيادة تحكم الإنسان فيها تجعله محل تقدير من طرف الإنسان، إذ تعمل الشعوب المختلفة على توفير الظروف الملائمة للنهوض به.

وإذا كانت المعرفة العلمية تتميز بأهمية بالغة فإن إنتاجها ليس بالأمر السهل. فمن جهة لا بد من توفير كل الشروط التقنية والتنظيمية لإنتاجها. كما يتطلب الأمر من جهة ثانية اعتماد الباحثين لمناهج علمية وتمتع بالحرية التي تسمح لهم بالتفكير السليم والإبداع، دون ضغط من أية جهة كانت. كما يتطلب الأمر تمتع الباحث بالموضوعية والنزاهة العلمية(الاستقامة) قصد التوصل إلى استخلاص القوانين العلمية الصحيحة.

إن إخلال الباحثين بهذا الشرط الأخير من شأنه أن يؤدي إلى المساس بمبدأ الثقة والاحترام الذي يكنه المجتمع لعلمائه. ومن تم فإن الأمر يقتضي من الباحثين التحلي بالنزاهة العلمية وتفادي مختلف أشكال الانحرافات العلمية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الإنتاج العلمي وعلى مصداقيته.

إن إثارة مسألة النزاهة العلمية هو نتيجة لظهور ممارسات "علمية" تسيء إلى العلم وتقلل من شأنه. فلجامعات ومراكز البحث، كمجال لإنتاج المعرفة العلمية، هي اليوم عرضة لبعض الانحرافات التي تضر بعملية إنتاج المعرفة انحرافات تظهر من خلال اعتماد مناهج لا تسمح بمنح المتعلمين روحا نقدية وبحثية، كما تظهر من خلال ميل البعض إلى انتهاج سبل غير نزيهة للحصول على شهادات علمية.

ويعتبر الغش والسرقات العلمية من بين الطرق المعتمدة في الحصول على الشهادات والألقاب العلمية، إذ تشير مصادر المعلومات المختلفة إلى تزايد السرقات العلمية المرتكبة من قبل أعضاء الأسرة الجامعية. ولابد من القول أن هذه المشكلة ما زالت محصورة في حدود ضيقة، إلا أن خطورتها تقتضي اهتماما، يبدأ بمحاولة تحديد طبيعتها وفهم أسبابها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها.

سعيا منها لمواجهة مشكلة السرقات العلمية بادرت العديد من المؤسسات الجامعية على مستوى العالم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة، وهذا من خلال تنظيم ملتقيات علمية للتعريف بهذه المشكلة وبمخاطرها وسبل مواجهتها، وكذا اعتماد طرق للوقاية من هذه المشكلة ومواجهتها حين حدوثها.

هذا البحث هو محاولة لفهم ظاهرة السرقات العلمية، وهذا من خلال محاولة التعرف عليها والبحث في جدورها وامتداداتها في مجالات المعرفة المختلفة وفي البلدان المختلفة. كما أن الاهتمام ينصب من ناحية أخرى على تحديد الدوافع التي تقف ورائها والآثار المترتبة عنها مع اقتراح بعض الحلول لمواجهتها قصد القضاء عليها او التقليل من انعكاساتها السلبية دون المساس بحرية البحث.

1.1. إشكالية البحث وتساؤلاته

تدور إشكالية البحث حول معرفة ما هي أسباب انتشار ظاهرة السرقات العلمية في الأوساط العلمية. ولقد دعمت هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات تدور حول معرفة فيما إذا كانت السرقات العلمية تخص فضاء علميا معينا أم أنها ظاهرة تشمل مختلف المجالات العلمية كما تشمل مختلف البلدان. وهل لانتشار هذه الظاهرة علاقة بضعف الوازع

الأخلاقي، الديني وغياب القوانين الرادعة، وهل يمكن مواجهة هذه الظاهرة بصورة كاملة، وما هي الوسائل التي يمكن أن تستعمل في هذا الإطار.

2.1. فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على ثلاث فرضيات هي:

- انتشار السرقات العلمية تزايد مع تطور الإنترنت وتزايد النشر عبرها؛
- انتشار السرقات العلمية راجع لاعتماد معايير كمية في تقدير المردودية العلمية للباحثين، دون البحث عن معايير أخرى؛
- انتشار السرقات العلمية راجع لتستر الجهات المسئولة عن البحث العلمي عن كشف هذه الظاهرة خوفا على سمعة المؤسسات الجامعية وخوفا من فقدان الدعم المالي المقدم لها.

3.1. منهجية البحث:

تم الاعتماد في دراسة مشكلة البحث على منهجا وصفيا تحليليا يقوم على استعراض وتحليل ظاهرة السرقات العلمية.

4.1. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بظاهرة السرقات العلمية، وهذا من خلال تناول أسباب ظهور وتأثيراتها على البحث العلمي والترقية في الوظائف العلمية والإدارية. كما يهدف البحث إلى تحديد سبل مواجهتها.

5.1. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة مسألة ذات تأثير بالغ على سير البحث العلمي. فالاستقامة العلمية تعتبر شرطا ضروريا للحصول على معرفة علمية تساهم في تقدم البشرية، وهي تتأثر بوجود السرقات العلمية. ومن تم فإن أهمية هذا البحث تتمثل في تشخيص هذه الظاهرة، معرفة آثارها واقتراح حلول لمواجهتها.

6.1. محتويات البحث

من خلال هذا البحث تم تناول ستة محاور. حيث تم في المحور الأول بالتعريف بالسرقات العلمية وبأسبابها، وهذا من خلال حصر هذه وإيجاد أوجه الشبه والاختلاف مع ممارسات أخرى تدخل في إطار الانحرافات العلمية. بينما المحور الثاني اهتم بالبحث في أصول ظاهرة السرقات العلمية وتحديد مدى انتشارها في مختلف العلوم وفي مختلف بلدان العالم. أما المحور الثالث فقد خصص لتفسير دوافع القيام بهذه الجريمة. ثم خصص المحور الرابع لحصر آثار السرقات العلمية. ولقد تم في المحور الخامس عرض مختلف المقاربات التي تتولى تحليل ظاهرة السرقات العلمية. أخيرا تم العمل من خلال محور السادس إلى اقتراح جملة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي لظاهرة السرقات العلمية.

البحث العلمي الجاد هو كل بحث يسعى إلى كشف الحقائق العلمية الجديدة أو التأكد من الحقائق السابقة وتصحيح ما يستحق التصحيح منها. وهذا النوع من البحث لا يتحقق إلا بالتزام الباحثين بالجدية والموضوعية، بعيدا عن كل أشكال التزوير التي يمكن أن تمس بهيبة العلم وقداسته.

إن التأكيد على هذه المسألة شيء مهم في وقت ظهرت فيه بعض التصرفات العلمية المنحرفة التي تسيء للنزاهة البحث العلمي. هذه التصرفات تتمثل في السرقات العلمية التي يرتكبها بعض الكتاب.

2. تعريف المخالفات في مجال البحث العلمي وأشكالها

المخالفات العلمية هي كل الممارسات العلمية التي ينجم عنها انحرافا علميا مقارنة بما يجب أن يكون عليها البحث العلمي. ونميز ضمن المخالفات العلمية ما بين المخالفات المرتكبة بصورة لا إرادية، والتي تتمثل في وقوع الباحث في أخطاء علمية، والمخالفات التي ترتكب بقصد، وهي تأخذ شكل كذب وغش علميين.

والمخالفة العلمية هي كل انحراف إرادي (كذب و/أو غش علمي) أو لا إرادي علمي (خطأ علمي) يرتكبه الباحث في مجال البحث العلمي، والذي من شأنه أن يمس بمصداقية نتائج البحث العلمي و / أو يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الاستقامة (النزاهة) العلمية. (Godard, 2010)

❖ **الخطأ العلمي كانحراف علمي لا إرادي**

الخطأ العلمي يتمثل في ارتكاب الباحث لأخطاء عند دراسة وتحليل ظاهرة ما. ويتم ارتكاب الأخطاء عن غير قصد ولا رغبة في الخداع والتضليل. وقد يعود ذلك إلى عدم تحكم الباحث في المادة العلمية. والخطأ العلمي يكتشف لاحقا عند إعادة النظر في شروط البحث وكذا تطور المعرفة العلمية وتطور وسائل إنتاج المعرفة.

❖ **الكذب والغش العلميين كانحراف علمي إرادي**

لقد ميز الفيلسوف والاقتصادي البروفيسور البلجيكي فيليب فان باريجس (Pr. Philippe Van Parijs) (Van Parijs, 2013) ما بين الكذب العلمي والغش العلمي (fraude ou inconduite scientifique).

- **الكذب العلمي:** يقصد بالكذب العلمي كل التجاوزات التي تتم في حق المعلومات العلمية، والتي ترمي إلى إظهار واقع علمي بوجه غير وجهه الحقيقي، وهذا من خلال:

– اصطناع المعطيات: تقوم هذه العملية على إيجاد معطيات غير حقيقية (معطيات وهمية)، سواء بشكل كامل أو جزئي تستعمل كمادة للتحليل قصد بلوغ نتائج مرجوة تتمثل في تأكيد أو نفي فرضيات خاصة بموضوع معين؛

– أما التزوير يقوم على تغيير في بعض المعطيات الأصلية قصد الوصول إلى نتائج مرغوب فيها تتوافق والفرضيات الموضوعة من قبل الباحث (Godard, 2010)؛

– وقد يتعمد بعض الباحثين تجاهل بعض المعلومات عندما تكون ذات أهمية كبيرة، أو الإشارة إلى معلومات دون التحقق منها ودون الإشارة إلى مصدرها. كما قد يعمد بعض الباحثين إلى إخفاء و/ أو استبعاد بعض المعطيات قصد تزوير الحقيقة دون إعطاء مبرر لذلك، وكذا تعمد الاقتباس الخاطئ لأفكار باحثين ومفكرين آخرين؛

– النقد الخاطئ لأعمال الآخرين، سواء عمدا أو بجهل. فقد يعمد بعض المقيمين لأعمال باحثين آخرين إلى إبداء ملاحظات وأحكام غير مؤسسة من أجل تحقيق منافع شخصية أو تمكين طرف ثالث من الاستفادة منها أو حرمان طرف آخر من الاستفادة من بعض المنافع. وتنتج مثل هذه الانحرافات نتيجة وجود توافق أو تعارض مصالح المقيم والمقيم. وضمن هذا النوع من الأخطاء العلمية يمكن إدراج أطروحات المجاملة، والتي تعني حسب تعريف الأساتذة ميشال برجادا (Michelle Bergadaà) أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة جنيف (سويسرا)، أطروحة المجاملة بأنها منح درجة علمية بدرجة دكتوراه لم لا يستأهلها، وهذا لكون المخطوط المقدم للمناقشة لا يرقى إلى المستوى المطلوب أو أنه لا يتضمن أصالة فكرية و / أو أنه نتيجة وجود سرقات علمية(Bergadaà, 2023) .

ولا تقتصر المجاملة العلمية على منح شخص ما شهادة علمية مقابل عمل لا يرقى إلى مستوى تلك الشهادة، بل قد تأخذ المجاملة شكلا آخرا مثل إدراج اسم شخص ضمن عمل ما، كما لو كان من المساهمين في إنجازه، في حين أنه لم يسهم فيه. هذا الأمر يتم بغرض جعل ذلك الشخص يستفيد من إدراج اسمه ضمن قائمة معدي البحث أو المؤلف. (Godard, 2010)

- **الغش العلمي:** يقصد بالغش العلمي (La fraud scientifique) كل الممارسات التي يترتب عليها اعتداء على حقوق باحثين. ونميز ضمن الغش العلمي ما بين الأشكال التالية:

- السرقة العلمية: ويقصد بها قيام باحث ما بنقل حرفي أو غير حرفي، كلي أو جزئي، لأفكار باحث آخر ونسبتها إلى نفسه دون إشارة إلى صاحبها.
- كما يعتبر من قبيل الغش العلمي عدم الإشارة إلى كامل المساهمين في بحث معين، وهو ما يترتب عليه إلحاق الضرر بأحد أو ببعض المساهمين في إعداد عمل ما. وعلى عكس هذا الإجراء قد يعمد بعض الباحثين إلى ذكر أسماء بعض الأشخاص الذين لم يساهموا في إعداد عمل علمي ما بالشكل الكبير الذي يبرر ذكر اسمائهم في قائمة معدي هذا العمل.

عموما يمكن القول أن الغش العلمي هو مخالفة في مجال البحث العلمي تتسبب في السير بالبحث العلمي في طريق خاطئ، وهذا بصورة إرادية ودون استعداد من طرف الباحث إلى تصحيح خطأه، لأن ذلك يشكل إدانة له قد تترتب عليها عواقب وخيمة. (Godard, 2010)

3. السرقة العلمية كشكل من أشكال الانحراف العلمي

السرقة العلمية هي شكل من أشكال الانحراف العلمي تقوم على الاستيلاء الكلي أو الجزئي على عمل الآخرين ونسبته إلى النفس من أجل تحقيق منافع ذاتية. كما يصنف ضمن السرقة العلمية عملية إعادة نشر أعمال للشخص ذاته دون الإشارة إلى ذلك.

❖ **سرقة الأعمال العلمية للآخرين**

يعتبر من السرقات العلمية لأعمال الآخرين كل الأفعال الإرادية أو تلك التي تتم عن غير قصد، التي تؤدي إلى استعمال أفكار وأقوال الآخرين حرفيا بأخذ فصول أو مقاطع كاملة أو استلهام الأفكار وطريقة التحليل المعتمدة من طرف الآخرين، أو استعمال صيغ، صور ورسوم، وإدراجها في عمل أكاديمي دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي، وهو ما يوحي للآخرين بأن هذا العمل هو نتاج جهد هذا الكاتب، ثم يتم استعمال الأشياء المسروقة بصورة علنية، من خلال عرضها أو توجيهها للجمهور كما لو كانت نتاج مجهود شخصي. ويدخل ضمن هذا الإطار عمليات استعمال الباحثين ونشرهم لمعطيات مع الإشارة إلى مصدرها، لكن دون حصولهم على ترخيص من طرف أصحابها. (G.E.R.A.R, 2023)

ويصنف ضمن سرقات أعمال الآخرين العديد من الأعمال، (wikipedia, 2023) مثل قيام الشخصيات السياسية بإلقاء خطابات مكتوبة من طرف أشخاص آخرين دون الإشارة إليهم. كما تعتبر من السرقات العلمية الكتابات التي يعدها بعض الطلبة أو بعض الباحثين (عبيد العلم أو معيري الأقلام) بصورة فردية أو جماعية، بمقابل أو بدون مقابل، وقيام أساتذتهم أو طلبة مترشحون لنيل شهاداتهم بنشرها بأسمائهم دون الإشارة إلى كاتبها. (Maisonneuve, 2023)

وهنا قد يكون من المبالغة اعتبار خطابات رجال السياسة من قبيل السرقات العلمية. فتوفر جملة من الخصائص في خطابات السياسيين يجعلها تتشابه مع السرقات العلمية والأدبية، إلا أن علم الكثير من المطلعين على كيفية إعداد خطابات المسؤولين السياسيين الكبار وأن مثل هذا أمرا مألوفا في جميع أنحاء العالم يسقط تهمة السرقة العلمية على الرؤساء والوزراء وغيرهم من السياسيين الذين يلقون خطابات من إعداد أشخاص آخرين.

❖ **السرقة العلمية الذاتية أو النشر المعاد (تكرار النشر)**

السرقة العلمية الذاتية أو النشر المعاد (تكرار النشر أو إعادة تدوير المعلومات auto-plagiat) هي عملية تتمثل في إعادة نسخ الأعمال الذاتية السابقة كليا أو جزئيا ونشرها أو تقديمها في أكثر من شكل أو مكان، كما لو كانت أعمالا جديدة، من خلال إعطائها عناوين جديدة دون تغيير لمضمونها أو بإجراء تعديلات طفيفة لا تغير من جوهر الموضوع.

وبالرغم من عدم توفر السرقة العلمية الذاتية على جملة الشروط التي تتوفر في السرقة العلمية لأعمال الآخرين، إلا أنها تعتبر كذلك لأنها تؤدي إلى تضخيم عدد مؤلفات هذا الباحث شكليا، مع إمكانية جعل القراء يسعون جاهدين للحصول على تلك المقالات أو الكتب مع ما يمكن أن يكلفهم ذلك من جهد ووقت ومال، في وقت يكون قد اطلعوا على تلك الكتب أو المقالات ومنهم من يمتلك نسخة منها. (Maisonneuve, 2023)

❖ **معيار الحكم على السرقات العلمية: حجم السرقة العلمية وحقوق المؤلف**

ليس من السهل تعريف السرقة العلمية بسبب عدم وجود اتفاق حول مستوى السرقة العلمية المسموح به، أي ما هي نسبة الكلمات المسروقة التي يصح عندها الكلام عن سرقة علمية. (G.E.R.A.R، 2023) لكن المتفق عليه أن السرقة العلمية لا تتحقق إلا إذا صاحبها تعد على ملكية غير مادية ومساس بحقوق أشخاص آخرين. (wikipedia، 2023)

يرى البعض أن السرقة العلمية لا تتحقق بشكل كامل بتوفر الشروط السابقة الذكر، بل ينبغي توفر شرط مكمل يتمثل في النشر العمومي للأشياء المسروقة. (Université de Namur, 2023)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوانين الخاصة بحقوق التأليف تحدد فترة زمنية يكون فيه المنتوج العلمي أو الأدبي ملكية خاصة، وإذا ما مضى عليه فترة من الزمن يصبح شيء مشاعا. لكن إسقاط تهمة الاعتداء على الملكية الفكرية والملكية العلمية لا يعفي أي كان من تهمة السرقة العلمية في حالة ما إذا تم استعمال هذا العمل بشكل يجعله يصنف ضمن خانة السرقات العلمية أو الأدبية. (Université de Namur, 2023)

4. الجذور التاريخية للسرقات العلمية ومدى انتشارها

السرقات العلمية ليست بالأمر المستجد ولا بالأمر المحصور في تخصص علمي معين أو في مكان معين. فالدراسات الخاصة بهذا الموضع تشير إلى قيام العديد من المفكرين بسرقات علمية في أوقات ماضية، سرقات مست جوانب مختلفة من المعرفة العلمية وتمت في مناطق وبلدان مختلفة.

❖ **الجذور التاريخية للسرقات العلمية والأدبية**

السرقات العلمية والأدبية انطلقت من المجال الأدبي. وقبل اكتشاف الطباعة كانت السرقات الأدبية تتم أساسا بشكل شفهي. كما كان الخطاطون يستولون ويتاجرون لفائدتهم بالمخطوطات التي خطوها لغيرهم من الكتاب، ومع تطور الحياة الأدبية خلال القرن السابع عشر الميلادي كانت مسألة السرقات الأدبية موضوع مناظرات عديدة ما بين الكتاب الكبار الذين أصبحوا يعيشون على مداخيل مؤلفاتهم. ولقد تطورت السرقات الأدبية بشكل كبير ووصل الأمر بالبعض إلى تأسيس مدرسة لتعليم السرقات الأدبية. (wikipedia, 2023) وبحلول القرن الثامن عشر بدأ القانون المنظم لحقوق المؤلف في الظهور.

وعلى المستوى العربي أشار رئيس المؤسسة التونسية لتاريخ الطب والصيدلة، الطبيب الأستاذ حمزة صدام، إلى أن طبيبا تونسيا مشهورا من القيروان، والمعروف بابن الجزار، كتب خلال القرن الخامس الميلادي كتابا طبيا في خمس مجلدات، هذا الكاتب تعرض لسرقة علمية من طرف زميل له في مدرسة الطب بقرطاج. (BENZARTI, 2023)

كما تشير بعض مصادر المعلومات إلى أن هناك كتابا صدر في القرن الثامن عشر لصاحبه شارل نوديه عنوان "مسائل في الأدب الشرعي: بخصوص السرقات الأدبية..." الطبعة الثانية، مطبعة كرابولي، باريس، 1828. الكاتب، عضو الأكاديمية

الفرنسية، فضح فيه عدد من الكتاب المشهورين وغير المشهورين الذين سرقوا أدبيا زملاء لهم سبقوهم، منهم فرجيل الذي سرق هوميروس وراسين، موليار سرق بعض مؤلفات الكاتب الروماني بلوت (روما 254 ق.م ـ 184 ق.م). (Université de Namur, 2023)

❖ **مدى انتشار ظاهرة السرقات العلمية والغش العلمي**

لا تقتصر السرقات الفكرية على الجانب الأدبي، كما قد يعتقد البعض، بل هي تمس مختلف المجالات، إذ لم يسلم منها أي مجال فكري. وانتشار ظاهرة السرقات العلمية وسط النشاطات الفكرية المختلفة وفي مناطق العالم المختلفة.

ورغم أن مستوى السرقات والغش العلمي ما زالا عند مستويات منخفضة. فالمعلومات المتاحة بهذا الخصوص تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف هذه المشكلة إلى أنها تبقى في حدود ضيقة جدا، إذ أن الأرقام المقدمة بهذا الخصوص تشير إلى أن من بين 10.000 مقال هناك مقال واحد مغشوش، وهو ما يمثل رقما ضعيفا. وإذا كان عدد السرقات العلمية والأدبية ما زال عند مستوى منخفض، إلا أن الملفت في الموضوع هو ميل هذه الظاهرة للتزايد عدديا والانتشار في مختلف مجالات العلوم والفكر والأدب وفي مختلف بلدان العالم. (Ruidant, 2013).

5. السرقات العلمية في ميدان العلوم المختلفة

بالنسبة للعلوم الطبية تشير مجلة طبيعة (Nature) في دراسة لها صادرة خلال سنة 2008 أنه من ضمن 7 مليون مقال نشر في مجال العلوم الطبية، 3% منها كانت موضوع سرقات علمية. (Piron, 2010) كما تشير بعض مصادر المعلومات أن تحر قامت به مجموعة من الأمريكيين ومست عينة من حوالي 62000 دراسة موجودة في قاعدة بيانات مدلن (la base d'articles Medline)، التي تعتبر أكبر مكتبة بيوطبية على مستوى العالم، ثم اكتشاف حوالي مائة مقال مشكوك فيه. إلا أن إسقاط هذه النسبة على مجموعة قاعدة البيانات تلك، التي كانت تضم خلال سنة 2008 حوالي 9 مليون مرجع، فإن النتيجة كانت وجود قرابة 100.000 مقال فيها تشابه مع مقالات أخرى. وتشير الدراسات إلى أن نسبة من المقالات المتشابهة تعود لأشخاص كرروا نشر مقالاتهم لرفع عدد منشورات وتوسيع بيان سيرتهم الذاتية. (Barthélémy, 2012)

ولقد عرف ميدان العلوم الطبية فضائح علمية كبيرة نذكر منها فضيحة واحدة هزت الوسط العلمي وبشكل أخص الميدان الطبي. ففي سنة 1998 نشر أحد الأطباء الإنجليز، المدعو أندرو فاكفيلد (Andrew Wakefield) دراسة أكد فيها أن الانطواء ومشكل يظهر فلأمعاء مردهما إلى لقاح (Rougeole - oreillons - rubéole). إلا ان التحريات التي تمت في هذا الإطار أظهرت أن العلاقة بين هذين العاملين علاقة مصطنعة ولا أساس لها من الصحة. وكانت نتيجة ذلك سحب هذا المقال في سنة 2010، وتم شطب اسم الطبيب المذكور من قائمة الأطباء ومنعه من ممارسة المهنة بسبب هذا الخطأ الخطير.

وفي ميدان العلوم الاقتصادية يشير أحد المواقع الإلكترونية بأن جامعة جنيف (سويسرا) سجلت خلال سنة 2004 عدد من السرقات العلمية في مذكرات شهادة الدراسات المعمقة بلغت ما نسبته 5 من أصل 35. ولقد تمثلت عملية السرقات العلمية في نسخ جزء من مقالات صادرة بالإنترنت. (Piron, 2010)

لقد شهد اختصاص علم النفس الاجتماعي في جامعة تيلبورغ (هولندا) فضيحة علمية كان بطلها أحد أساتذة علم النفس الاجتماعي. فقد أشارت مصادر المعلومات أنه من بين بضعة عشرات من المقالات المنشورة من طرف هذا الباحث بصورة مفردة أو بصورة جماعية في مجلات مشهورة، تبين أن 65 منها كانت مغشوشة. فقد كان الباحث موضع الاتهام يصطنع معطيات، أو أنه كان يقوم بتغيير المعطيات المتاحة، وهذا حتى تتوافق والفرضيات التي كان يضعها. (Dewaele, 2013)

6. السرقات العلمية في بعض الأوساط المهنية

إن السرقات العلمية والأدبية لا تقتصر على الجامعات ومراكز البحوث بل تمتد بل تمتد إلى المجال السياسي وفي الكتابات التي تصدر عن شخصيات سياسية، فحسب مصادر المعلومات يكون الرئيس نيكولا ساركوزي قد قام بإصدار كتاب في سنة 1994، باسم مستعار هو جورج ماندیل (Georges Mandel) تضمن مقاطع واسعة مستعارة من كتاب صدر في سنة 1969. والغريب أن صاحب الكتاب لم يقاضي نيكولا ساركوزي، لكنه بالمقابل استطاع أن يطبع كتابه في طبعة ثانية صدرت سنة 1996 مكنه من نيل جائزة الجمعية الوطنية، وكأنما كان ذلك تعويضا له. (Piron, 2010)

7. مدى انتشار ظاهرة السرقات العلمية في دول العالم

لا تنحصر السرقات العلمية في مناطق محددة من العالم، فهي ليست كسرقات الأموال التي قد تنتشر أكثر في المناطق الفقيرة، بل أن تطور العلوم في البلدان الأكثر وتزايد المنافسة والرهانات بين المتنافسين يجعل السرقات العلمية تنتشر في الأوساط العلمية لهذه الدول.

❖ **السرقات العلمية في دول العالم المتقدم**

تشهد الدول المتقدمة وجود حلات عديدة لسرقات علمية. على مستويات عالية، الأمر الذي قد يدفع للقول أن السرقات العلمية هي من إنتاج الدول المتقدمة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشير بعض مصادر المعلومات أن موضوع الغش في الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادا على الإنترنت أصبح منذ سنة 1999 يلقى اهتماما من قبل الجامعيين، وهو ما جعل الجامعات الأمريكيين تولي عناية لهذه المسألة وتقوم بتوعية المعنيين بمخاطرها. (Piron, 2010)

أما في فرنسا فقد نشرت الجرائد الفرنسية خبر السرقة العلمية التي قامت بها إحدى أستاذات كلية طب الأسنان في مدينة تولوز الفرنسية، حيث قامت هذه الأستاذة بنقل 44 صفحة من الصفحات 61، التي تضمنتها مذكرة أحد الطلبة الأردنيين، وضمنتها أطروحتها التي تتكون من 150 صفحة. ومقابل هذه العملية تعرضت الأستاذة إلى عقوبة قدرت بـ 5000 أورو مع التزامها بتعويض الطالب عن الأضرار المعنوية بقيمة 20.000 أورو، هذا زيادة على إمكانية تعرض الأستاذة لسحب شهادة الدكتوراه وفقدانها لوظيفتها. (Maisonneuve, 2013)

من جهتها تعرف ألمانيا السرقات العلمية. ولقد مست هذه المشكلة مستويات عليا في الحكومة الألمانية، ففي سنة 2011 استقال وزير الدفاع، كارل تيودور تزو جوتنبرغKarl-TheodorzuGuttenberg، بسبب سرقة علمية ضمنها أطروحته.

كما قامت جامعة ديسلدورف في فيفري 2013 بسحب الدكتوراه من وزيرة التربية، والتي كانت في ذات الوقت مسؤولة البحث العلمي، وهي الدكتوراه التي نوقشت سنة 1980، حيث أكدت اللجنة الجامعية التي أسست لهذا الغرض وجود غش مس 60 صفحة من أصل 351 صفحة. وكانت نتيجة ذلك انسحاب الوزيرة من منصبها. (EISELE, 2013)

أما في هولندا فإن جامعات أمستردام، جرونينغن شهدت حدوث سرقات علمية قام بها أحد أساتذة المشهورين في علم النفس الاجتماعي على مدى عشرية من الزمن. (Vanlerberghe, 2011)

بدورها عرفت رومانيا والمجر فضائح علمية مست شخصيات مرموقة في حكومة هذين البلدين. فخلال سنة 2012 فقط كان كل من الوزير الأول الروماني، السيد فيكتور بونتا، وزير التربية في حكومته، السيد إيونمانج، وكذا رئيس المجر السيد بال شميث موضع اتهام بسرقة علمية في إعداد أطروحاتهم. (Benoit, 2013)

كما طالت السرقات العلمية البرلمان الأوروبي. ففي سنة 2011 استقالت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي سيلفانا كوخ مهرين من منصبها بسبب سحب جامعتها الأصلية لشهادتها للدكتوراه لتضمنها سرقة علمية. (Benoit، 2013)

❖ **السرقات العلمية في بعض البلدان العربية**

لم تسلم البلدان العربية من ظاهرة الغش والسرقات العلمية. فمصر، التي تعتبر أكبر دولة عربية وأكثرها تقدما في المجال العلمي، لم تسلم جامعاتها من هذا الداء. فقد كشفت جريدة الأهرام عن وجود عدة حالات تندرج في إطار السرقات العلمية عرفتها جامعات القاهرة، المنصورة، الأزهر، عين شمس، المنوفية، الاسكندرية... ولقد أشارت الجريدة إلى وجود 8 حالات سرقة مقالات أو أجزاء من مقالات، في حين قدرت عدد البحوث المعاد نشرها بـ 7 بحوث. إلى جانب هذا أشارت الجريدة إلى اكتشاف أخطاء علمية جسيمة في عدد جد محدود من البحوث الجامعية.

وتستمر الجريدة بالقول بأن "أهم النتائج الصادمة التي توصلنا لها بعد أيام من قراءة التقارير هو إدانة رؤساء المجلات العلمية لـ40 أستاذا وباحثا مصريا بمخالفة قواعد النشر. وبإضافة ما رصدناه الأسبوع الماضي فإن عدد البحوث التي تم سحبها هي41 دراسة بسبب إدانة65 باحثا وعالما... واتهامهم بالانتحال العلمي أو النشر المزدوج أو الأخطاء العلمية".

وتضيف الجريدة قائلة أن 87% من المجلات العلمية المصرية، والتي يقدر عددها بـ 600 مجلة، ليست مدرجة ضمن شبكة النشر الدولي، الأمر الذي يجعلها مجهولة من طرف المجتمع العلمي الدولي، ومن تم لا يمكن الاستشهاد بها أو التأكد من عدم وجود مخالفات نشر في محتواها عبر البرامج الإلكترونية. هذا الوضع لا يسمح للجامعات المصرية أن تصنف ضمن الجامعات الدولية المرموقة، لأن محتواها العلمي يبقى مجهولا ومقتصرا على عدد محدود من الباحثين. أما باقي الدوريات المصرية، والتي تمثل نسبة 13%، أي ما يعادل 80 مجلة، فهي مدرجة ومصنفة اليوم على شبكة النشر الدولي وتعتمد المعايير العالمية..."

وحسب نفس الجريدة فإن السرقات العلمية في مصر "لا تواجه بالقدر الكافي من الحزم خاصة وأنه لا توجد عقوبة قانونية لمخالفة قواعد النشر حيث يترك الأمر لتقدير كل جامعة. كما أن الجامعات تفتقر إلى برامج تعليم أخلاقيات الكتابة والنشر العلمي لطلبة الجامعات، كما أنها لا تتوفر على البرامج الإلكترونية لكشف السرقات العلمية بالكليات. على صعيد آخر تشهد الأوساط العلمية المصرية تفشي ظاهرة مكاتب إعداد وكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه والتي تعلن عن نفسها صراحة عبر صفحاتها على الفيسبوك..." (أمين، 2013)

بالنسبة للجزائر الوضع العلمي للجامعات ليس على أحسن ما يرام، وهو نتاج تضافر جملة من العوامل، والتي من بينها التقليل من قيمة الاجتهاد والمثابرة، وهو توجه يتجلى من خلال تزايد ظاهرة الغش والسرقات العلمية. فالكسل أو الجهل يدفع ببعض الطلبة إلى إعداد بحوث منسوخة من مواقع إلكترونية وتسليمها كما هي أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها وأحيانا دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية. هذا الانحراف العلمي لا يقتصر على الطلبة بل يمتد أيضا إلى شريحة من الأساتذة التي وجدت في عمليات النسخ واللصق وسيلة سهلة لتحقيق أهدافها، وسيلة تسمح لها بإعداد دروسها وكتابة مقالات ورسائل وأطروحات تسمح لها بالحصول على شهادات تحقق لها منافع مادية وتفتح لها أبوابا مختلفة.

إن ظاهرة الغش والسرقات العلمية في الجامعات الجزائرية بلغت مستوى ملفت للنظر، إذ صارت مادة إعلامية للعديد من الصحف الجزائرية. وتشير بعض الجرائد إلى أن المقالات والمذكرات والرسائل والأطروحات المزيفة هي في جزء منها مستنسخة من بلدان عربية. كما أشارت نفس المصادر إلى قيام بعض الأساتذة الجزائريين بسرقة بعض المذكرات الجزائرية وطبعها في بلدان عربية في شكل كتب.

ولمواجهة ظاهرة الغش والسرقات العلمية في الجامعة الجزائرية أقدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سنة 2008 على إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 130 المؤرخ في 23 ماي 2008، المتعلق بالقانون الخاص للأستاذ الباحث. ولقد اعتبرت الوزارة أن السرقات العلمية تعالج في إطار أخلاقيات الجامعة والتي تعتبر السرقات العلمية أخطاء جسيمة تؤدي بصاحبها إلى الطرد والمتابعة القضائية. كما قامت ذات الوزارة من جهة أخرى بالتحقيق في بعض القضايا وعرضها على المحاكم حسب ادعاء بعض وسائل الإعلام. (الشروق أونلاين، 2013)

8. عوامل ظهور السرقات العلمية

تعود ظاهرة الغش والسرقات العلمية إلى توفر جو ملائم يساعد على انتشار هذه الآفة. هذا الجو، الذي يختلف من مجتمع لآخر، يتكون من عوامل عديدة.

❖ **مسؤولية الطلبة والباحثين عن تفشي ظاهرة الغش والسرقات العلمية**

يمكن رد الأسباب التي تدفع بالطلبة والباحثين إلى الغش والقيام بالسرقات العلمية إلى جملة العوامل التالية:(Naylor, 2000, P: 2)

- إن الطرق التعليمية المعتمدة من طرف العديد من الأنظمة التعليمية على مستوى العالم، والتي تقوم على الحفظ دون التحليل والتأمل والنقد، تعتبر عاملا دافعا إلى الغش؛
- غياب أو قلة الدروس المخصصة لتعليم طرق البحث وتدوين المعلومات؛
- تفشي الفساد داخل المجتمع وإمكانية تقلد مناصب عالية دونما حاجة إلى شهادة علمية، أو دونما حاجة إلى مستوى فكري عال يعتبر عاملا مثبطا لكل النوايا الحسنة الراغبة في التحصيل العلمي الجاد. وفي ظل هذا الجو العام تتوفر للطلبة فرص النجاح في امتحاناتهم، معتمدين في ذلك وسائل شتى. هذا الوضع يعرض المنظومة التعليمية للخطر لأنه يولد الإحباط في نفوس الجادين في عملهم؛
- غياب التقدير المكافئ للمساهمات العلمية الإيجابية. فالتوظيف غالبا ما يتم على أساس الشهادات كشرط ضروري، ثم تتدخل عوامل أخرى، كالرشاوي والمحاباة والجهوية ...الخ؛
- غياب القانون الرادع لكل المخالفات العلمية؛
- إن الكثير من الطلبة يتوجهون للدراسات العليا كحل لمواجهة عدم توفر فرص تشغيل مجدية. كما أن العديد منهم يتوجهون للتدريس، ليس برغبة وحب، بل لأن فرص العمل غير متاحة بشكل كبير، ومن تم فإن طالب العمل يستغل كل ما هو متاح من عروض عمل؛
- فتح أقسام الدراسات العليا، في الدول النامية خاصة، يتم أحيانا في إطار التنافس بين الجامعات من أجل الظهور بمظهر الجامعة الكبيرة التي تحتوي العديد من التخصصات. ففي الدول المتقدمة نجد أن التكوين في الدراسات العليا مفتوح للطلبة الذين يتوفرون على قدرات فكرية عالية وروح التميز، لذا نجد أن الترشح لمثل هذا التكوين يكون محدودا، بينما في الدول المتخلفة أصبحت أقسام الدراسات العليا تفتح رضوخا لضغوطات الطلبة أو كمحاولة لتفادي البطالة والاحتجاجات الاجتماعية؛
- إن البحث العلمي يقتضي توفر باحثين جديين يتميزون بروح التأمل المتعمق والتأني في البحث والتحقق من النتائج، وهو ما يتطلب وقتا طويل نسبيا لتكوين باحث حقيقي. هذه المواصفات لا تتوفر في الكثير من الباحثين، خاصة في الدول النامية التي يتغلب فيها التكوين الكمي على التكوين النوعي. إن اعتماد مؤشرات القياس الببليوغرافي (Indices bibliométriques)، وهي مقاييس تقوم على حساب عدد المرات التي يذكر فيها مقال أو مجلة من طرف الباحثين العلميين، قد يسبب ظهور السرقات العلمية، فالسعي إلى رفع عدد المؤلفات العلمية ينمي من جهة روح المنافسة ويدعم روح الإبداع لدى المتنافسين، لكنه من ناحية أخرى قد يدفع بالعديد من الباحثين إلى ارتكاب السرقات العلمية. كما قد يلجأ بعض الباحثين إلى ذكر بعضهم بعض في إطار نوع من التواطؤ من أجل رفع مؤشرهم العلمي. هذا الأمر يؤدي إلى تضخيم المنشورات، ويسمح لبعض الباحثين اكتساب سير ذاتية ضخمة. (تليمة، 2009) لكل هذا يتعين البحث عن معايير إضافية تسمح بتطوير البحث العلمي الحقيقي. (Ruidant, 2013)

❖ **مسؤولية الأساتذة المشرفين عن تفشي ظاهرة الغش والسرقات العلمية**

عدم اهتمام بعض الأساتذة المشرفين بمسألة الإشراف ومن تم عدم رغبتهم في متابعة محتوى مذكرات وأطروحات طلبتهم والتأكد من خلوها من السرقات العلمية.

❖ **تطور وسائل الاتصال الحديثة وسبل إيجاد مصادر المعلومات**

ظاهرة السرقات العلمية سابقة على ظهور الإنترنت. فقد كان التلاميذ والطلبة يلجؤون إلى سرقة ما هو متوفر في الكتب والمجلات ... وحينها لم يكن بإمكان الأساتذة كشف السرقات العلمية بسهولة. أما اليوم، فإن الإنترنت بقدر ما سهل عملية السرقات العلمية، بقدر ما أتاح فرصة الكشف السريع عن المسروقات العلمية. ومن اللازم القول أنه بقدر ما وفر الإنترنت الجو لحدوث السرقات العلمية فإن التغير الذي حدث في ذهنية الباحثين والطلبة ونظرتهم للبحث العلمي هي التي هيأت أكثر لانتشار السرقات العلمية. فطغيان النظرة المادية للأشياء والسعي المحموم إلى اكتساب الشهادات العلمية والحصول على وظائف عالية جعل العديد من الطلبة والباحثين يسلكون مسالك علمية غير مستقيمة.

❖ **نقص وسائل المراقبة كسبب لتفشي ظاهرة الغش والسرقات العلمية**

بالرغم من تطور برمجيات الإعلام الآلي التي تسمح باكتشاف السرقات العلمية إلا أن غلائها يجعل العديد منها لا تقوى على شرائها، إضافة إلى هذا لا تمتلك الكثير من الجامعات أرشيفا مرقمنا يسمح لها بالمراجعة السريعة لمحتوى المذكرات والرسائل الجامعية وتمكن من اكتشاف السرقات العلمية إن وجدت.

❖ **سهولة النشر وأثرها في انتشار ظاهرة السرقات العلمية**

إن توفر إمكانيات النشر وقلة إنتاج الكتب في بلد ما قد يدفع ببعض الناشرين إلى التساهل في قبول نشر أي كتب ومقالات دون مراجعة، وهو ما يشجع بالتالي محبي الارتقاء السريع على السطو على مؤلفات الآخرين. وقد يعتمد الطابعون صيغا عديدة تسهل على أصحاب الأعمال طبعها. فقد تقبل دار نشر معينة، لا تمتلك شهرة أو اسما تخاف عليه، طبع كتب مع تحميل المؤلفين نفقات الطبع والنشر. وبذلك تتوفر الظروف الملائمة لسارقي الأعمال العلمية لنشر مقالات وكتب. ولتفادي الانكشاف يلجأ هؤلاء السارقين إلى ترجمة كتب من لغات غير اللغة التي ينشرون بها، أو أنهم يلجئون إلى نشر كتب ومقالات تم إنتاجها في بلدان بعيدة عن مكان نشرهم.

❖ **غياب أو ضعف القوانين الرادعة للانحرافات العلمية وأثرها على تفشي ظاهرة الغش والسرقات العلمية**

التسامح الذي تبديه بعض الجامعات حيال مرتكبي السرقات العلمية يفسره البعض على أنه قبول بمثل هذه الممارسات، وهو ما يدفع هؤلاء وغيرهم إلى السير في هذا الطريق، علما أن هذه الظاهرة موجودة بكثرة على مستوى العديد من مؤسسات التعليم الجزائرية.

9. آثار السرقات العلمية

يترتب عن السرقات العلمية جملة من الآثار السلبية التي تتمثل في:

- السرقة العلمية تمثل اعتداء على حقوق المؤلفين وبالتالي فهي تسبب لهم ضررا ماديا ومعنويا. فقد تسبب السرقات العلمية إحباطا للباحثين الحقيقيين، فتسود العقليات العلمية الهشة المهترئة غير النزيهة وغير القادرة على التحكم في طرق البحث، التي لا تحترم الآخرين ولا تقدس العمل المنتج، (Université de Namur, 2023) وحينها يضمر البحث العلمي فاسحا المجال "للبحث الغنمي" وينحسر البحث الحقيق وتعجز القيم عن مواجهة الفساد العلمي الذي يضاف إلى الفساد السياسي والمالي والإداري، لتكتمل بذلك حلقة الفساد التي تؤدي بالمجتمع إلى انحطاط؛

- بخصوص النشر المتعدد للمقال أو العمل العلمي الواحد أو كما يسمى بإعادة تدوير المعطيات فإن له آثار سلبية، فهو يتسبب في تغليط القارئ كما أنه يمس بمصداقية البحث العلمي. كما أن النشر المزدوج يخل بمسألة المقارنات والترتيب الدولي للبلدان حسب إنتاجها العلمي. فنشر مقال في مجلتين في ذات الوقت يعني تضخيم عدد المؤلفات العلمية للبلد الواحد، وهذا النوع من التصرف العلمي يعتبر من قبيل السرقة العلمية الممنوعة. (wikipedia, 2023)؛
- إن عجز مرتكب السرقة العلمية على فهم طبيعة ومضمون النص المسروق يجعله يشوه محتواه، خاصة عندما يعمل على تغيير مضمونه حتى لا تكتشف سرقته. هذا التشويه سيلحق ضررا بالباحثين الجدد الذين يبحثون عن الحقيقة؛
- إن تفشي السرقات العلمية سيخل بمبدأي النزاهة والشفافية، اللذان يعتبران شرطان أساسيان لتحقيق البحث العلمي الجاد، وهو ما يؤدي إلى إلحاق ضرر بمرتكب السرقة العلمية وبالجامعة ومراكز البحث. فالآثار السلبية للغش العلمي لا تقتصر على المقال المغشوش، وإنما الشك سيحوم على كل المقالات والكتابات التي قام بها الباحث الذي قام بعملية الغش العلمي، وهو ما يؤثر على الباحث. وقد يصل الأمر إلى حد المساس بمساره العلمي والمهني. وتمتد الآثار السلبية لهذا الفعل إلى مساعدي الباحث وكذا الجهة التي تشغله (المخبر او الكلية...). كما قد يمتد هذا الأثر السلبي ليمس المجال العلمي الذي يشتغل فيه الباحث أو الباحثين الذين يقومون بعمليات الغش. (Ruidant, 2013, P: 12) فمن جهة ستتسبب هذه الظاهرة في عزوف الجهات الممولة عن تمويل نشاطات البحث. وفي هذا الصدد تشير بعض مصادر المعلومات إلى أن فرع علم النفس الاجتماعي بالجامعة الهولندية قد عرف تقلصا في موارده المالية نتيجة الفضيحة التي تسبب فيها أحد أساتذة علم النفس الاجتماعي. (Dewaele, 2013) ولا تتوقف آثار السرقة العلمية عند هذا الحد بل تتعداه إلى ما هو أخطر من ذلك فالسرقات العلمية عندما تكثر فإنها ستجعل المجتمع يشك فيما تنتجه الجامعات ومراكز البحث، وحينها لن يكون للجامعة تأثير كبير في سير المجتمع (Godard, 2010)؛
- تؤدي السرقات العلمية إلى تحميل المجتمع أعباء مالية وتعريضه لبعض المخاطر. فمن جهة يترتب عن الارتقاء الوظيفي للسارقين العلميين تحسن رواتبهم ومداخيلهم، وهو ما يحمل المجتمع عبء تلك الرواتب الإضافية. كما أن الكشف عن السرقات العلمية ومحاسبة مرتكبيها تكلف المجتمع وقتا وجهدا ومصاريف كبيرة. كما قد يتسبب البحث العلمي المغشوش في إلحاق الضرر بصحة أفراد المجتمع. (Ruidant, 2013, P: 12)

10.مقاربات تحليل ظاهرة السرقات العلمية

تختلف المواقف من السرقات العلمية، فبينما يعتبرها البعض غشا علميا، يرى البعض الآخر أن صفة الغش العلمي لا تنطبق على السرقات العلمية الذاتية، بموازاة لهذين الموقفين المتقاربين يوجد موقف ثالث، يعتبر أن السرقة العلمية لا تضر بالحقيقة العلمية. هذا الموقف، الذي لا يمتلك الشجاعة للتعبير عن رأيه علانية، ينم عن تجاهل لمخاطر السرقات العلمية.

وتتفق آراء أغلبية الباحثين على رفض السرقات العلمية نظرا لآثار السلبية المتعددة. إلا أن سبل معالجة هذه الظاهرة تختلف من طرف لآخر وهذا بسبب اختلاف مقاربة كل طرف في كيفية النظر إلى هذه المسألة، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مقاربة أولى تعتبر السرقة العلمية خطأ معنويا وأخلاقيا يمكن معالجته عن طريق تعليم تقنيات البحث والحث على احترام حقوق الملكية، مع ضرورة تدخل إدارة الجامعة ومراكز البحث لوضع قواعد تمنع اللجوء إلى السرقات العلمية مع إمكانية فرض بعض العقوبات على مرتكبي مثل هذه الأفعال. أما الموقف الثاني فيعتبر السرقة العلمية المثبتة جريمة جنائية يجب أن تحارب.

❖ **السرقة العلمية كخطأ معنوي وأخلاقي يواجه بتعليم تقنيات البحث العلمي وتطبيق إجراءات قوانين أخلاقيات المهنة**

يعترف أصحاب هذا الموقف أن السرقة العلمية هي غش فكري مرفوض، إذ يمكن اعتبارها جريمة أخلاقية على اعتبار أنها تؤدي إلى خداع الناس وإيهامهم بأن حملة الشهادات كلهم من المفكرين النزهاء، كما يمكن اعتبارها وسيلة احتيال جبانة يتم بواسطتها نيل شهادات غير مستحقة.

ويرى أصحاب هذه المقاربة أن السرقة العلمية هي نتاج عدم إدراك الباحثين لمخاطر السرقات العلمية وعدم الاطلاع والتحكم في تقنيات وشروط البحث العلمي (الاقتباس وتدوين المعلومات...)، وينطبق هذا الرأي أكثر على الطلبة في بداية حياتهم الجامعية، إذ يكونون يجهلون إلى حد ما تقنيات كتابة البحوث الجامعية.

ويعتبر أصحاب هذه المقاربة أن مواجهة هذه الظاهرة يتطلب توعية الطلبة بمخاطر السرقة العلمية وتعليمهم قواعد ومنهج كتابة البحوث الجامعية، وبالإضافة إلى هذا المسعى يمكن إضافة مسعى آخر يتمثل في اعتماد إجراءات إدارية وإعلامية ترمي إلى الحد من السرقات العلمية. (Doctorat Bretagne Loire FORMADOCT, 2020)

❖ **المقاربة القانونية والشرعية للسرقة العلمية**

يرى أصحاب المقاربة القانونية والشرعية أن السرقة العلمية تعتبر جريمة (un délit)، وهذا باعتبارها تعد على ملكية فكرية خاصة، وتعالج المسألة بموجب القانون الذي يحكم عمليات الاعتداء على الملكية الفكرية.

- **معنى الجريمة وعناصرها**

– **معنى الجريمة:** الجريمة في معناها اللغوي تعني ارتكاب ذنب أو جناية. (أنيس، منتصر، و الصوالحي، 2004، ص: 118) أما من الناحية الاصطلاحية، فإن الجريمة من منظور القانون تعبر عن سلوك إنساني، يأخذ شكل فعل أو امتناع عن القيام بفعل، بحيث يترتب عن ذلك الأمر إلحاق الضرر بالغير، سواء أكان فردا أو جماعة، وخرقا لقيم ومصالح اجتماعية محمية بموجب القانون، وهي بذلك تستحق جزاء جنائيا. (عبد المطلب، 2023، ص: 6)

– **عناصر الجريمة:** تتمثل عناصر الجريمة فيما يلي: (إمام، 1991، ص10)

- توفر النشاط الإجرامي المتمثل فيفعل مادي ضار أو الامتناع عن القيام بفعل مادي؛
- تتسبب الجريمة في إلحاق الضرر بطرف آخر؛
- أن يكون الفعل الإجرامي محظورا قانونا، بمعنى أن ينص قانون العقوبات على تجريمه؛
- أن اقتراف النشاط الإجرامي يؤدي إلى إيقاع عقوبة نص عليها القانون؛
- أن يكون الشخص الذي يقوم بالنشاط الإجرامي الضار شخصا طبيعيا أو اعتباريا خال من عيوب الإرادة، ويكون أهلا للمسؤولية الجنائية.

- **هل السرقة العلمية جريمة بالمفهوم القانوني؟**

تتوفر السرقة العلمية على جملة عناصر الجريمة السابقة الذكر. لكن هذه الجريمة لا تعالج بالضرورة أمام المحاكم إلا إذا كانت تمثل اعتداء على ملكية فكرية مسجلة، مثل الاعتداء على براءات الاختراع. هذا الشرط الأخير قد لا يتوفر في أغلب الأعمال العلمية، لكن ذلك لا يمنع من محاكمة هذا الفعل بموجب قانوني أخلاقيات المهنة الذي يحكم العلاقات داخل الجامعات.

بناء على ما سبق يمكن القول أن السرقة العلمية عبارة عن تصرف علمي إجرامي لأنها تمثل خرقا لقواعد النزاهة العلمية، وتنحصر هذه الجريمة في مجال العلم وهي تتميز بطابعها غير العنيف، حيث لا تعتمد على القوة أو التخويف، كما هو الحال في بعض الجرائم الاقتصادية، وترمي هذه الجريمة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في تقليص الجهد قصد الحصول على مقابل كنيل شهادة علمية تساهم في دعم الموقع العلمي للشخص الذي سيحدد موقعه الاجتماعي وقدرته على تحقيق مكاسب مادية لاحقا، أو الاستفادة من منافع مالية مرتبطة بالعمل العلمي المسروق. لكن السرقة العلمية تؤدي إلى إلحاق ضرر بعدة أطراف، فهي تلحق ضررا مادي ومعنوي بصاحب العمل العلمي الأصلي، وبذلك فهي تعد جريمة ضد الأشخاص. كما تمس بمصداقية واستقامة البحث العلمي بشكل يؤثر على الثقة في الجهات المنتجة للمعرفة العلمية، (TALII, 2013, P: 803) ولا يقتصر تأثير السرقة العلمية على هذه الأطراف بل يمتد ليصيب المجتمع بالضرر، وهذا من خلال تمكين الشخص المرتكب للغش من الحصول على شهادة تؤهله لتقلد منصب يعود عليه بعائد لا يستحقه، عائد يتم دفع مقابل له من موارد المجتمع. فهو في هذه الحالة بمثابة اختلاس غير عنيف لأموال، وبالتالي يمكن اعتبارها جريمة ضد المجتمع. والتأثير السلبي لهذا الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل قد تتولد عنه تأثيرات لاحقة بفعل تقلد ذلك الشخص لمنصب لا يتوافق ومؤهلاته العلمية، مما قد ينجم عنه تصرفات وأفعال مضرة بالمجال الذي يعمل فيه. (Naylor, 2000, P: 6)

11.سبل مواجهة السرقات العلمية

رغم الآثار السلبية للسرقات العلمية فإن مواجهتها ما زالت محدودة. وقد يعود ذلك إلى عدم إدراك خطورتها أو بسبب الخوف والحرج الذي يثيره تناول مثل هذا الموضوع. فبعض الكليات والجامعات قد تفضل السكوت عن بعض التجاوزات العلمية والأخلاقية خوفا من أن تؤثر سلبا على قدرتها على تعبئة الموارد المالية المقدمة من طرف الممولين، إن السكوت على مثل هذه الجرائم يعتبر خطأ كبيرا، لأن عدم مجابهتها سيؤدي إلى تفاقمها مما يهدد المجتمع العلمي والمجتمع الاجتماعي بآثار كارثية، إن الأمر يستدعي تشخيص هذه الظاهرة لفهم أسبابها واقتراح حلول لمواجهتها.

إن مواجهة السرقات العلمية تقتضي اتخاذ تدابير وقائية للحيلولة دون ميل أفراد المجتمع لارتكاب هذه الجريدة، وفي حالة وقوع هذه الجريمة يتعين على اتخاذ الجهات المعنية لإجراءات ردعية وهذا بعد اتخاذ كافة التدابير التي تسمح بكشفها والتأكد من حدوثها.

❖ **التدابير الوقائية التي تسمح تفادي حدوث السرقات العلمية**

تبدأ مواجهة السرقات العلمية باتخاذ المؤسسات التعليمية لإجراءات وقائية تتمثل في تلقين التلاميذ منذ نشأتهم وطيلة مشوارهم التعليمي أصول النزاهة والاستقامة والشهامة والاعتماد على النفس وأداء العمل بشكل جيد مع التنبيه لمخاطر الغش، أما خلال المرحلة الجامعية فينبغي تدريب وتعليم الطلبة طرق البحث العلمي مع التركيز على ضرورة الالتزام بالنزاهة العلمية واحترام الملكية الفكرية، بالإضافة إلى هذه الإجراءات التربوية يتعين على الجهات العلمية المختلفة توفير تأطير جيد لضمان تطوير البحث العلمي.

❖ **تعليم الطلبة تقنيات البحث العلمي**

يتعين على الجهات التعليمية، ابتداء من مستوى معين، تعليم التلاميذ كيفية استعمال مصادر المعلومات لإعداد البحوث العلمية، وتستمر هذه العملية في الجامعة بإقرار مادة تقنية ومنهجية إعداد البحوث العلمية، التي تمكن الطلبة من إعداد بحوث علمية وفق شروط البحث العلمي.

- **ضمان إشراف جيد على الرسائل والأطروحات الجامعية:** إن تحقيق نتائج جيدة في مجال البحث العلمي وتفادي وقوع السرقات العلمية يقتضي توفير تكوين وتأطير نوعيين، فسياسات التكوين يجب ألا تتمادى في التركيز على الجانب الكمي

التي تفرضها الظروف الاجتماعية والسياسية، بل لا بد من أن تعمل تدريجيا على اعتماد تكوين نوعي يقوم على عمليات الانتقاء والتصفية المتدرجة.

- **اعتماد الشفافية في مجال البحث العلمي:** يمكن مواجهة السرقات العلمية عن طريق النشر العمومي لمعطيات البحث ونتائجه. وهكذا تتاح الفرصة لباحثين آخرين للقيام بنفس البحث والتأكد من سلامة النتائج المتوصل إليها، هذان الشرطان يتحققان أكثر بالنسبة للبحوث العملية الميدانية، وهما يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لبعض أنواع البحوث المرتبطة بأمن الأفراد، كالبحوث الطبية... (Dewaele, 2013, P: 17)

هناك من يرفض هذا الاقتراح خوفا من سرقة المعطيات العلمية التي يقدمها الباحث لغيره من الباحثين. ولتفادي مثل هذا الأمر يمكن إيداع المعلومات الأولية لدى هيئة معترف بها تتولى حفظها والاعتراف لصاحبها بأحقيته وأولوية امتلاكه لها. كما يرى البعض أن الباحثين الآخرين لا يقومون بمتابعة أعمال ونتائج بحوث زملائهم إلا إذا كانت لهم مصلحة في ذلك.

ويسمح نشر المقالات والبحوث في المجلات الإلكترونية لجمهور واسع من القراء للاطلاع على محتواها وهو ما قد يسمح بتفادي السرقات العلمية، هذا من جهة. كما يتيح النشر الإلكتروني للبحوث والمقالات، خاصة إذا كان مجانا، تجاوز مشكلة محدودية عدد صفحات المجلة الورقية بما يسهل نشر العديد من البحوث والمقالات، كما يعتبر النشر الإلكتروني والنشر في شكل كتب ومطبوعات إعلاما لجمهور الإنترنت بأصحاب البحوث والمقالات، وهو ما يجعلهم في مأمن من التعرض لسرقات علمية. (Piron, 2010)

- **اعتماد معايير جديدة للحكم على المردود العلمي للأساتذة والباحثين وتوظيفهم وترقيتهم:** إن اعتماد عدد المقالات والمؤلفات العلمية المطبوعة كمعيار للإنتاجية العلمية والترقية في الرتب والمناصب والتوظيف يعتبر معيارا غير كاف لتحسين المستوى التعليمي وتطوير البحث العلمي، ففي ظل نقص مجلات النشر وعدم وضوح معايير النشر تصبح عملية النشر صعبة وتخضع أحيانا لمعايير غير موضوعية، كما أن اعتماد الكتابات المنجزة بشكل ثنائي أو أكثر قد تستعمل من قبل البعض لتضخيم إنتاجهم العلمي الذي يعود عليه ببعض النفع، وهو بذلك قد يسيء لسمعة البحوث المشتركة التي تتم من المفروض من أجل الاستفادة من معارف وإمكانيات الباحثين التي تزيد العمل المشترك قوة.
- **ضرورة الاعتراف بجهود كل المساهمين في إعداد الأعمال المشتركة لا غير:** إن الاستقامة العلمية تفرض على الباحثين الاعتراف فقط بمساهمات الغير في إعداد الأعمال المشتركة، ويتم هذا بذكر أسمائهم في الوثائق المنشورة أو في المداخلات الملقاة شفويا. إن التأكيد على هذه المسألة أمر مهم، لأن تاريخ العلوم أظهر أنه أحيانا يتم تجاهل مساهمة بعض الأطراف في إنجاز الأعمال العلمية. فبعض مصادر المعلومات تشير إلى أن توضيح البنية الجزيئية لـ أ.د.ن (A.D.N) سمح للباحثين جامس واتسون وفرانسيس كريك (James Watson et Francis Crick) من نيل جائزة نوبل، لكن ذلك تم دون ذكر دور المدعوة روزالين فراكلين التي كانت لها مساهمة فعالة في هذا الصدد.
- **سن قوانين تجرم السرقات العلمية ودعمها برأي الشرع فيها:** يتعين على كل جامعة اعتماد ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد واجبات وحقوق الأساتذة، ويوضح الهيئات والإجراءات التي تسمح بمواجهة التجاوزات العلمية والأخلاقية، على صعيد آخر يتعين على الهيئات الدينية في البلد تبيان موقف الشرع من السرقات العلمية، وهذا من خلال تضمين قوانين أخلاقيات المهنة كل النصوص الشرعية التي تحرم السرقات العلمية. (تليمة، 2009)
- **التوعية بمخاطر السرقات العلمية مع إمكانية فضح السرقات العلمية:** إن خطورة السرقات العلمية تقتضي توعية أفراد الأسرة الجامعية بانعكاساتها السلبية على التكوين والبحث، وهذا من خلال تنظيم ندوات وملتقيات وتوزيع منشورات. والملاحظ أنه رغم خطورة هذه الظاهرة إلا أن الاهتمام بها من قبل المعنيين ما زال محدودا، وهذا رغم بعض المحاولات

المبذولة من بعض الأطراف للتعريف بهذه الظاهرة. ففي هذا الصدد سعت العديد من الجامعات إلى تنظيم ملتقيات بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال نظمت جامعة باريس 2 ما بين 20 و21 أكتوبر 2013 ملتقى بعنوان "السرقة العلمية والبحث".

كما قامت الفيديرالية الأوروبية للأكاديميات الوطنية للعلوم والعلوم الإنسانية في 14 ديسمبر 2013 بتنظيم ملتقى في هذا الإطار. ولم تقتصر هذه الملتقيات والندوات على جامعات الدول المتقدمة لوحدها، بل تعدتها لجامعات الدول المتخلفة، ففي الجزائر، على سبيل المثال، قامت مؤسسة Compilato.net بالاشتراك مع المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجي، في 26 مارس 2011، بتنظيم ندوة حول طرق الوقاية من السرقات العلمية في مجال البحث، ناهيك عن إقامة العديد من الملتقيات العلمية في هذا الصدد.

❖ **إجراءات كشف السرقات العلمية**

إن مواجهة السرقات العلمية يقتضي التحقق من حدوثها. هذا الأمر يتطلب إيجاد هياكل تتولى الكشف عن السرقات العلمية وإشراك مختلف أفراد الأسرة الجمعية في مواجهتها.

- **مراقبة السرقات العلمية من خلال إيجاد مصالح تتولى هذه المهمة**

يتعين على هيئات البحث العلمي على مختلف المستويات العمل على إيجاد مصالح لها تتولى مراقبة خلو البحوث العلمية من كل أشكال السرقات العلمية، ويتعين في هذا الصدد تزويد هذه الجهات ببرامج متطورة تسمح بكشف مختلف أنواع السرقات العلمية.

ولمواجهة عقبة غلاء أسعار برمجيات كشف السرقات العلمية يمكن تكوين هيئة مستقلة على شاكلة خلايا الجودة تتولى إجراء المراقبة القبلية والبعدية لأعمال البحث المبرمجة والمنجزة، كما يمكن اقتراح تكليف جهة عمومية جامعة اقتناء مثل هذه البرمجيات وتنظيم استعمالها. فعلى سبيل المثال نجد أن مركز (CERIST) بالجزائر يؤدي دورا جيدا في مجال البحث العلمي. ويمكن تكليف هذه الهيئة بعملية التأكد من خلو الأعمال الجامعية من كل أشكال السرقات العلمية، كما يمكن الكشف عن السرقات العلمية باعتماد خدمات جوجل، إذ يكفي إدراج عدد من الكلمات أو الجمل ضمن محرك بحث معين، وهي عملية تسمح إلى حد كبير بكشف السرقات العلمية بالنسبة للمواضيع المسروقة من الإنترنت.

على صعيد آخر يتعين على الجهات المشرفة على الأعمال العلمية تحمل مسؤولياتها بهذا الخصوص، فعلى سبيل المثال ينبغي سن قوانين تنص على معاقبة المجلات التي تصدر أعداد من مجلاتها تتضمن مقالات وأشياء علمية مسروقة وهذا بمنعها مثلا من الصدور لمدة زمنية معينة، كما يتعين على دور الطبع التأكد من سلامة كتبها ومنشوراتها من كل أشكال السرقات العلمية، حتى بالنسبة للكتاب التي يقبل أصحابها بتحمل تكاليف طبعها وتوزيعها.

- **التبليغ عن السرقات العلمية**

إن ضمان مواجهة السرقات العلمية يقتضي انخراط كافة أفراد الأسرة الجامعية في هذه العملية لتفادي الوقوع في هذه الأخطاء وعدم السكوت عن وقوعها والتبليغ عن كل أشكال الإخلال بشروط الاستقامة والنزاهة العلمية، ويجب ألا يعتقد أن التبليغ عن الانحرافات العلمية يعتبر من قبيل الوشاية، بل هو تعبير عن شجاعة وحس علمي يهدف إلى حماية البحث العلمي وحماية الجامعة من الانحراف عن أداء مهمتها الأساسية، خاصة وأن الآثار السلبية لمثل هذه الانحرافات تنعكس سلبا على الكل، وتجدر الإشارة إلى أن التبليغ عن التجاوزات العلمية قد تترتب عنه ردود فعل من قبل مرتكبي جريمة السرقة العلمية تصل إلى حد مضايقة المبلغين أو تخويفهم، وهو ما قد يدفع بهؤلاء إلى الامتناع عن التبليغ. فالمعلومات تشير إلى أن أحد أساتذة جامعة نيويورك، الذي اكتشف غش بعض طلبته ولجؤهم للسرقات

العلمية، تعرض لمضايقات من قبل طلبته وصلت إلى حد تخفيض نقطة التقييم الممنوحة له من قبل طلبته، وهو ما ترتب عليه تخفيض راتبه من قبل الجامعة الموظفة له. (Rey-Lefebvre, 2012)

ويمكن تجنب مثل هذه المضايقات بمراسلة بعض البرامج المتخصصة في السرقات العلمية، التي يتولى الساهرون عليها البحث في القضايا المقترحة وتنشيط حصص إعلامية بخصوصها شريطة أن ترسل إثباتات الإدانة.

فاليوم أصبح "صيادو السرقات العلمية" يخيفون مرتكبي السرقات العلمية ويطيحون بالعديد منهم، وأحسن مثال على ذلك قيام مجلة (Nature) بكشف السرقة العلمية التي قام بها الوزير الأول الروماني، وتعتبر مؤسسة الألماني مارتان هايدين غسفيلدر (Martin Heidingsfelder)، التي تتولى مطاردة الغش في مجال الشهادات الجامعية والتحقيق بخصوصها، وهذا بناء على اتصالات من طرف أشخاص، من أهم المؤسسات العاملة في هذا الميدان، فقد قام هذا الشخص في سنة 2013 باستخدام الإنترنيت لنشر قائمة المرشحين للانتخابات التشريعية الجهوية والفيديرالية في ألمانيا الحاملين لشهادات الدكتوراه، ويتولى رواد الإنترنيت التبرع بمبالغ مالية تستعمل في التحري حول شخصية ما تقدمة للانتخابات، وهذا بالبحث في مدى سلامة أطروحته من كل أشكال الغش والسرقات العلمية. (Benoit، 2013)

❖ **إجراءات التأكد من تحقق السرقات العلمية**

إن التأكد من حدوث السرقة العلمية على مستوى الجامعات يتطلب توفر هيئة تتولى التحقيق في السرقات العلمية من خلال اتباع جملة من المراحل.

- **ضرورة توفر الكليات على لجنة تتولى إجراء التحريات اللازمة بخصوص السرقات العلمية:** تتكون لجنة الاستقامة العلمية من مندوب ونائب له. يفضل أن يتم انتخاب هذه اللجنة من قبل الأساتذة ويوافق عليه عميد الكلية وهذا لضمان استقلالية الهيئة في ظل التفاهم مع إدارة الكلية، تنتخب هذه اللجنة لمدة محددة مع إمكانية إعادة انتخابها لدورة ثانية، تتولى هذه اللجنة استقبال الطعون المتعلقة السرقات العلمية والنظر فيها بمساعدة مجموعة من الخبراء الذين يمكن استدعائهم لهذا الغرض.
- **الاتصال بمندوب لجنة الاستقامة العلمية للتعرف على إجراءات التبليغ:** كل شخص يشك في حصول سرقة علمية بإمكانه الاتصال بمندوب الكلية للحصول على المعلومات التي تخص إجراءات التبليغ.
- **تبليغ رئاسة الجامعة بالسرقة العلمية:** يتولى الطرف المكتشف للسرقات العلمية إبلاغ رئاسة الجامعة بهذه المخالفة عن طريق تقرير مفصل مبين لمؤشرات ودلائل السرقة العلمية وموقعا عليه من طرفه.
- **قيام رئاسة الجامعة بإخطار عميد الكلية أو رئيس مركز البحث بالتقرير الذي وصلها:** يتولى رئيس الجامعة إخطار عميد الكلية، وكذا مدير مركز البحث إن وجد، بهذا التقرير لإيصاله لمندوب الاستقامة العلمية على مستوى الكلية أو المركز الذي وقعت به السرقة العلمية.
- **الاجراءات المتخذة من قبل مندوب الاستقامة العلمية على مستوى الكلية:** يتولى مندوب لجنة الاستقامة العلمية على مستوى الكلية النظر في التقرير المرسل إليه من خلال اتباع خطوات محددة في أجل زمني معقول وفي ظل السرية الكاملة.
- **دعوة الأطراف المعنية بمشكلة السرقة العلمية:** يتولى مندوب الاستقامة العلمية الاتصال بأطراف القضية (المبلغ، المرتكب للسرقة العلمية، والشخص الذي ارتكبت في حقه السرقة العلمية) للاستماع إلى أقوالهم بصورة فردية. وتمنح للمتهم مهلة زمنية محددة لإحضار وسائل تفنيد التهمة الموجهة له.

- **اختيار الحل المناسب للقضية المطروحة:** بعد النظر في محتوى القضية المطروحة والاستماع لمختلف الأطراف المعنية بالقضية يتعين على المندوب اتخاذ الإجراء المناسب. هذا الأخير يمكن أن يكون أحد الإجراءات التالية:
  - في حالة عدم إثبات التهمة يقترح المندوب على عميد الكلية طي الملف، وهذا بموجب تقرير مفصل.
  - في حالة عدم وجود أضرار كبيرة تستحق التعويض، يتم البحث عن اتفاق ودي بين الطرفين المتخاصمين. وعندها يتولى المندوب تبليغ العميد أو رئيس مركز البحث بالاتفاق الموقع عليه من قبل الأطراف المتخاصمة وبانتهاء إجراءات النظر في القضية.
  - إذا استدعت المسألة بحثا وتحر أكثر تعمقا، حينها يتعين على المندوب تعيين لجنة للنظر في هذه المسألة وجمع أدلة الإدانة أو التبرئة.
- **لجان البحث في القضايا المعروضة على لجنة الاستقامة العلمية**

إذا استدعت الضرورة تعميق البحث بخصوص قضية ما، يتولى مندوب لجنة الاستقامة العلمية تعيين لجنة للبحث مجددا في القضية قصد البث فيها.

- **تعيين لجنة البحث:** يتولى مندوب لجنة الاستقامة العلمية كلما استدعت الضرورة تعيين لجنة للبحث في القضايا المرفوعة إليها. هذه اللجنة تتغير بتغير القضايا المرفوعة إلى لجنة الاستقامة العلمية. وهي تخضع لقانون داخلي يسير عملها ويحكم طريقة التصويت فيها.

تتكون لجنة البحث من عدد من الأعضاء ورئيس. يلتزم كل عضو من أعضاء اللجنة بالتصريح عما إذا كانت لا توجد بينه وبين طرفي القضية مصلحة أو تعارضا. وفي حالة وجود يجب عليه الانسحاب من اللجنة حتى لا يؤثر على قراراتها وحتى لا يتم التشكيك في مصداقيتها.

في حالة عدم وجود مانع لانتماء الأعضاء إلى اللجنة المذكورة يتم عرض ألقابهم على عميد الكلية، أو مدير البحث. هذا الأخير يتولى في ظرف وجيز إبداء رأيه بخصوصها إما بالقبول التام أو التعديل أو الرفض، ليبدي رأيه كتابيا وفي ظرف وجيز حول تشكيلة اللجنة. وفي حالة انقضاء المهلة الممنوحة للاعتراض عن تركيبتها دون التعبير عن ذلك، تعتبر اللجنة مؤسسة، وحينها تبلغ تركيبة اللجنة إلى كل من الطرف المتهم والطرف المبلغ والطرف المتضرر.

نشير هنا أنه يحق لأي من أطراف القضية المطروحة الطعن في تركيبة اللجنة أو المندوب وفقا ما هو منصوص عليه في القانون الخاص بأخلاقيات المهنة.

- **تحريات لجنة إثبات الوقائع:** يتولى المندوب توفير الوثائق المتعلقة بملف القضية للجنة إثبات الوقائع. كما يتم منحها فترة من الزمن تسمح لها بالقيام بتحرياتها المختلفة. يتعين على هذه اللجنة إخبار طرفي القضية بإمكانية أي طرف إحضار أي وثائق تسمح بإيجاد حل للمسألة، وكذا التزامهم بإحضار أي وثيقة تطلب منهم، هذا إلى جانب إخبارهم بإمكانية دعوتهم لأي شاهد يمكن أن يساهم إيجابا في توضيح الأمور المتعلقة القضية المطروحة، أو حتى الاستعانة بخدمات طرف آخر يؤدي دور المدافع عن المتهم.

توفر للجنة التحري الإمكانيات التقنية التي تسمح بالتحقيق في هذا الموضوع. كما يرخص لها بالاتصال بأي خبير مؤهل للنظر في القضية المطروحة.

- **المثول أمام اللجنة:** تستدعي اللجنة كل المعنيين بالقضية للمثول أمام اللجنة والاستماع إلى أقوالهم وأقوال الشهود، وهذا في حالة عدم وجود ما يمنع ذلك. ويتم مسبقا إخبار الشهود والشاكي والمشتكى ضده أن الأقوال التي تصدر عنهم ستدون في محضر يرفق بملف القضية.

- **تقرير اللجنة:** عند انتهاء عملية التحري تحرر اللجنة تقريرا شاملا يتضمن الخلاصة التي توصلت إليها اللجنة، مع الإشارة بعبارة واضحة إن كان هناك غش علمي أم لا. وفي الأخير يبلغ التقرير النهائي لعميد الكلية أو مدير مركز البحث.
- **استكمال عملية البحث والتحري:** يمكن لعميد الكلية أو مدير مركز البحث إجراء تكملة لعملية البحث، وهذا بتوجيهه طلب إلى لجنة التحقيق خاص بتعميق بحثها بخصوص القضية المعروضة عليها، وهذا في حالة ظهور دلائل جديدة تسمح بتعميق البحث أكثر والوصول إلى نتائج أفضل.
- **واجبات العميد أو مدير مركز البحث أثناء إجراء عملية البحث:** يتولى عميد الكية أو مدير مركز البحث، أثناء سير عملية التحقيق في القضية المعروضة على لجنة التحقيق، حماية المبلغ أو أي عضو من أعضاء الأسرة الجامعية المعني بإجراءات البحث. كما يتعين عليه السهر على ألا تؤدي عمليات التحقيق إلى تعطيل سير المؤسسة.
- **موقف العميد أو مدير مركز البحث من نتائج عملية البحث:** في حالة ما إذا اقترح مندوب فرقة البحث غلق ملف القضية وتمت الموافقة من قبل عميد الكلية أو مدير مركز البحث، فإن ملف القضية يطوى. أما في حالة ما إذا رأى العميد أو رئيس مركز البحث أن المسألة تحتاج إلى بحث أعمق فإنه يطلب من المندوب تعميق البحث. ولا يحق لأي طرف بعدها رفض نتائج التحقيق. وفي نهاية عملية التحري يبلغ التقرير النهائي كاملا لطرفي النزاع. وتمنح للطرفين مهلة زمنية معقولة للرد على الاعتراضات التي يمكن أن تصدر عنهما.
- **تقرير عميد الكلية أو رئيس مركز البحث المرسل إلى رئاسة الجامعة:** بعد انتهاء المهلة المخصصة لطرفي النزاع لإبداء ملاحظاتهما بخصوص نتائج التقرير المسلم لهما يتولى عميد الكلية أو رئيس مركز البحث إرسال التقرير مرفقا بكل الوثائق التي تبين إرسال قرارات التبليغ. ويتضمن الإرسال أيضا ملاحظات الطرفين المتخاصمين بخصوص نتائج التحري ومصحوبا أيضا بملاحظات العميد أو رئيس مركز البحث بخصوص هذه المسألة ورأيهما في العقوبات التي يمكن أن تسلط على المخطئ، كل هذه الوثائق يتم إرسالها لرئاسة الجامعة.
- **الإجراءات المتخذة من طرف رئاسة الجامعة:** بناء على نتائج التحريات المتضمنة في ملف القضية يمكن لرئاسة الجامعة إما طي الملف أو اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك. وفي كل الحالات يتم إبلاغ الأطراف المعنية بالقضية بكل الإجراءات المتخذة، كما يتم إبلاغ عميد الكلية، مدير مركز البحث وكذا مندوب اللجنة.
- **حق الطعن في قرار لجنة التحقيق:** يحق لأي من طرف المسألة، سواء المبلغ أو المتهم، الطعن في القرار المتخذ. وتتم عملية الطعن في غضون فترة قصيرة، تحدد من قبل رئاسة الجامعة وفق قانون معلن عنه مسبقا.

في حالة انسحاب أي عضو من أعضاء اللجنة يتم تعويضه بعضو جديد. وعندما يتعلق الأمر برئيس اللجنة فإنه يعوض بنائبه ثم يتم استكمال أعضاء اللجنة بعضو يتم تعينه وفق المعايير التي اعتمدت في تعيين الأعضاء الأولين.

❖ **العقوبات الممكن تسليطها على مرتكبي السرقات العلمية**

تختلف العقوبات المفروضة على مرتكب السرقة العلمية باختلاف الخطأ المرتكب وباختلاف الجامعات والوسط الذي تمت فيه، وعموما يمكن اقتراح جملة من العقوبات التي يمكن تسليطها على المذنبين. هذه الأخيرة تتمثل في:

- معاقبة مرتكب السرقة العلمية بناء على القوانين والقواعد المنظمة لمثل هذه الأفعال؛
- اتخاذ التدابير الوقائية التي تمنع وقوع السرقات العلمية مثل إخبار دار النشر التي تم نشر الكتاب عندها أو المجلة التي نشر بها المقال، في حالة نشره، إخبار الهيئات العلمية والأسرة العلمية بالسرقات العلمية؛
- توقيف نهائي أو مؤقت للدعم المالي المقدم للباحث في حالة وجود دعم أو منحة مالية؛

- مراجعة الأعمال المنجزة من قبل الباحث المخل بالاستقامة العلمية ومراقبة أعماله اللاحقة؛
- عدم السماح لكل أستاذ ثبتت في حقه تهمة السرقة العلمية من الإشراف على رسائل وأطروحات جامعية والمشاركة في مناقشتها، مع حرمانه من المنافع المرتبطة بأداء هذه المهام؛
- اعتماد بطاقة تنقيط، بحيث أن كل من أخل بقواعد أخلاقيات المهنة في جانب البحث العلمي يفقد بعض النقاط. وفي حالة تكرار هذا النوع من الأخطاء فإن الباحث يفقد كل نقاطه؛
- العمل على منع الاعتداء على الملكية الفكرية من خلال تولي الجهات القانونية تفعيل القوانين التي تحمي الملكية الفكرية؛
- إمكانية استخدام مختلف الوسائل للتشهير بمرتكب السرقة العلمية، إن كان القانون لا يمنع مثل هذا الإجراء، هذا إلى جانب المطالبة بمقاطعة مؤلفات مرتكبي السرقات العلمية وعدم نشر كتاباتهم حتى ولو تحملوا هم تكاليف طبعها، بخصوص هذه العقوبة نجد أن المواقف تتباين ما بين موقف داع للتشهير وموقف آخر لا يرى ضرورة لذلك.

12.خاتمة:

السرقات العلمية ظاهرة بدأت تنتشر وسط الطلبة والأساتذة والباحثين الجامعيين مسببة جملة من الآثار السلبية منها إلحاق الضرر بالاستقامة العلمية وبروح البحث والاكتشاف العلمي، إلى جانب فقدان المجتمع لثقته في نخبته.

ونظرا لمخاطر هذه الظاهرة أصبح لزاما على دعم الروح العلمية لدى المتعلمين منذ السنوات الأولى للدراسة، وهذا من خلال تعليمه كيفية التفكير واستعمال العقل دون الاعتماد الكبير على الحفظ. كما يتعين تعليم التلاميذ روح الاستقامة والنزاهة العلمية بعيدا عن كل أشكال الغش والتزوير. أما في المرحلة الجامعية فإن الأمر يستدعي تدريس الطلبة تقنية إعداد البحوث العلمية التي تسمح لهم بالتحكم في منهجية إعداد البحوث العلمية.

إن البحث العلمي يقوم على اعتماد مصادر المعلومات المختلفة في البحث عن الحقيقة ودعمها، وهذا مع التحلي بالاستقامة العلمية واحترام الملكية الفكرية. لأن عدم النزاهة في إعداد البحوث والدراسات العلمية تحمل آثار سلبية تنعكس على مضمون البحث العلمي.

إن التربية العلمية السليمة تقتضي توفر مناخ علمي سليم يكون الهدف منها البحث عن الحقيقة كغاية وليس السعي فقط وراء الشهادات قصد الفوز بمناصب وظيفية عالية. إن السعي لاكتساب الشهادات واكتساب الشهرة والجاه قد يدفع بالبعض إلى التزوير والغش واعتماد السرقات العلمية في إعداد الرسائل والأطروحات الجامعية والمقالات العلمية وإصدار المؤلفات.

ولمواجهة ظاهرة السرقات العلمية التي بدأت تنتشر في الوسط الجامعي أصبح من الضروري على المؤسسات الجامعية وضع معايير متعددة تسمح بتقييم المردودية العلمية للأساتذة والباحثين. فالاكتفاء بعدد محدود من المعايير، مثل عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية أو عدد المداخلات المقدمة في الملتقيات العليم، التي يعد بعضها من طرف فرق تضم عضوين أو ثلاثة... هي معايير لا تسمح بالحكم بشكل جيد على المستوى العلمي للأستاذ أو الباحث وعلى مردوديته في مجال البحث.

على صعيد ثان تجدر الإشارة إلى أن الاحتياط من السرقات العلمية وسن إجراءات عقابية ضد كل المخالفات التي تمس بالاستقامة والنزاهة العلمية يمكن أن تتم إلى حد ما اعتمادا على القانون والعدالة وكذا عن طريق تبني المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي لمواثيق أخلاقيات المهنة، التي تسمح لكل باحث وأستاذ بمعرفة حقوقه وواجباته. وإذا كان

كل عمل يحتاج إلى مكافأة فإنه بالمقابل يجب ردع كل محاولات الغش والسرقات العلمية التي تحدث في مجال البحث العلمي. ولهذا يتعين على الجهات المسؤولة عن التعليم والبحث العلمي سن قوانين واضحة تبين الإجراءات المتبعة في مواجهة السرقات العلمية وتبين في ذات الوقت العقوبات التي يمن أن تفرض في حالة ارتكاب جرائم علمية.

من ناحية ثالثة يتعين على المؤسسات الجامعية ومراكز البحث تطوير وسائل كشف السرقات العلمية وإيجاد أجهزة وآليات تسمح بالاحتياط من هذا الشكل من أشكال الجريمة، وهذا من خلال اقتناء برمجيات متطورة تسمح بكشف كل أشكال الاحتيال العلمي والاعتداء على الملكية الفكرية للآخرين.

وأخيرا نرى أن ضمان الاستقامة والنزاهة العلمية مرهون بتوفر أفراد يؤمنون حقيقة بمهنة التعليم كمهنة نبيلة وبمهمة البحث كطريق مؤدي لاكتشاف الحقيقة، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بتحلي الباحث بالنزاهة الفكرية. "فالعلم بدون ضمير هو خراب للنفس" كما كتب الكاتب الفرنس فرانسوا رابلي.

أما ممارسة مهنة التعليم والقيام بالبحث العلمي من أجل أغراض وظيفية ومادية بالأساس فإنها لا تسمح بأداء هذه المهمة على أحسن وجه ولا تسمح من جهة أخرى بإنتاج المعرفة.

13.قائمة المراجع

1. Barthélémy, P. (2012, 01 26). Le plagiat, un mal qui frappe aussi la science. Le Monde.
2. Benoit, M. (2013, 04 02). Scandales de plagiat universitaire. acfas Magazine, Récupéré sur https://www.acfas.ca/publications/magazine/2013/04/scandales-plagiat-universitaire
3. BENZARTI, H. (2023, 03 18). Le plagiat et la fraude scientifique en débat. Récupéré sur La Presse DE TUNISIE: https://www.tunisie-actualite.com/le-plagiat-et-la-fraude-scientifique/Articles_18300_10525_23_1.html
4. Bergadaà, M. (2023, 03 01). PLAGIAT ET FRAUDE SCIENTIFIQUE : LA PERSPECTIVE ACADÉMIQUE. Récupéré sur Responsable: https://www.responsable-unige.ch/accueil.html
5. Dewaele, P. (2013, 06 01). Le syndrome de Pinocchio. FNRS_news.
6. Doctorat Bretagne Loire FORMADOCT. (2020, 01 23). LE PLAGIAT: LE PLAGIAT SUR INTERNET. Récupéré sur Doctorat Bretagne Loire FORMADOCT: https://formadoct.doctorat-bretagneloire.fr/c.php?g=491552&p=3362451
7. EISELE, J. (2013, 02 09). Accusée de plagiat pour sa thèse, la ministre allemande de l'éducation démissionne. Le Monde.
8. G.E.R.A.R. (2023, 03 19). Le plagiat : sa fréquence augmente en sciences. Récupéré sur Le gerar blogspot: http://le-gerar.blogspot.com/2013/06/le-plagiat-sa-frequence-augmente-en.html?m=1
9. Godard, B. (2010, 01 22). La performance scientifique et l'intégrité en recherche. Récupéré sur Université de Montréal: http://www.integrite.umontreal.ca/definitions/godard-levesque.htm/
10. Maisonneuve, H. (2013, 07 09). Choisir un directeur de thèse en manque de doctorants : le mode opératoire de l'étudiant plagiaire à court d'inspiration, de temps et de compétence. Récupéré sur Hm Revues et Intégrité: https://www.redactionmedicale.fr/2013/07/09
11. Maisonneuve, H. (2013, 12 23). Condamnation logique pour plagiat à la fac dentaire de Toulouse : est-ce que nos tribunaux vont continuer ? Récupéré sur Hm Revues et Intégrité: https://www.redactionmedicale.fr/2013/12/condamnation-severe-pour-plagiat-a-la-fac-dentaire-de-toulouse
12. Maisonneuve, H. (2013, 08 29). L'auto-plagiat pollue la littérature, complique les recherches documentaires et augmente le travail éditorial de la communauté scientifique. Récupéré sur Hm Revues et Intégrité: https://www.redactionmedicale.fr/2013/08/see
13. Naylor, R. (2000). CRIME ÉCONOMIQUE ET CRIME ORGANISÉ : LES DÉFIS QUI ATTENDENT LA JUSTICE PÉNALE. Canada: Publications du gouvernement du Canada, Division de la recherche et de la statistique.
14. Piron, S. (2010, 06 29). La question du plagiat. Hypotheses, https://evaluation.hypotheses.org/940.
15. Rey-Lefebvre, I. (2012, 05 02). Le plagiat prospère dans les amphis. Le Monde.
16. Ruidant, L. (2013, 06 01). .L'erreur qui est la plus dommageable pour la crédibilité du savoir scientifique est sans doute la frauds car elle constitue une rupture de confiance entre la société et la science. FNRS_news.

17. TALII, T. (2013, 07 01). Impact des crimes économiques sur le financement du développement:. International Journal of Innovation and Applied Studies, 03(03), 802-812.
18. Université de Namur. (2023, 03 19). LE CONSEIL À L'INTÉGRITÉ SCIENTIFIQUE. Récupéré sur Université de Namur: https://www.unamur.be/plagiat/conseil-a-lintegrite-scientifique
19. Van Parijs, P. (2013, 06 01). Le soupçon s'amplifie. FNRS_news.
20. Vanlerberghe, C. (2011, 11 04). Le chercheur fraudait depuis dix ans. Le Figaro, Récupéré sur https://www.lefigaro.fr/sciences/2011/11/04/01008-20111104ARTFIG00641-le-chercheur-fraudait-depuis-dix-ans.php
21. wikipedia. (2023, 03 19). Plagiat. Récupéré sur wikipedia: http://fr.wikipedia.org/wiki/Plagiat
22. إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي. (2004). المعجم الوسيط. القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية.
23. أشرف أمين. (24 11، 2013). الأهرام يواصل حملة الكشف عن السرقات العلمية عبر4 مواقع للدوريات العلمية. الأهرام.
24. الشروق أونلاين .(19 10 ,2013) .السرقات العلمية تغزو الجامعات ودكاترة بشهادات كارتونية .الشروق.
25. تليمة ,ع .(05 ,2009) .السرقات العلمية ظاهرة العصر .مجلة الوعي الإسلامي.13-12 ,(525)46 ,
26. محمد كمال الدين إمام. (1991). المسؤولية الجنائية: أساسها وتطورها - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
27. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب. (19 03، 2023). الجرائم الاقتصادية. تم الاسترداد من Slide Player: https://slideplayer.fr/slide/14118335